حقق مؤشر كويت 15 ارتفاعاً نسبته 4.42 بالمئة

السيولة النقدية في البورصة بلغت 320.44 مليون دينار خلال أغسطس

قال تقرير شركة بيان الشهري الصادر أمس الثلاثاء لقد تمكنت بورصة الكويت من تحقيق المكاسب لمؤشراتها الثلاثة للشهر الثاني على التوالي، حيث أنهت تداولات شهر أغسطس محققة ارتفاعات متفاوتة بدعم من الأداء الجيد الذي تتسم به العديد من الأسهم القيادية والثقيلة بشكل خاص، والتي تواصل بدورها قيادة السوق نحو المنطقة الخضراء منذ شهر يوليو الماضي بفضل النتائج الإيجابية التي أعلنت عنها الكثير منها عن فترة النصف الأول من العام الجاري. كما لقي السوق بعض الدعم من عمليات المضاربة السريعة التي شملت بعض الأسهم الصغيرة، خاصة تلك التي يتم تداولها بأسعار تقل عن قيمتها الإسمية.

وقد وشهد السوق هذا الأداء بالتزامن مع حالة التفاؤل التي سيطرت على قطاع كبير من المتداولين بعد صدور أنباء تشير إلى احتمالية ترقية بورصة الكويت لمؤشر "فوتسي" للأسواق الناشئة، الأمر الذي من شأنه أن يساهم في زيادة مستويات السيولة النقدية بشكل كبير نظراً للاستثمارات الأجنبية التي من المتوقع أن ستتدفق إلى السوق. كما تعززت حالة التفاؤل لدى الكثير من المتداولين بالسوق بخبر إبرام شركة (زين) لاتفاقية بيع حصتها الكاملة من أسهم الخزينة البالغة نحو 9.84% من إجمالي رأس المال المدفوع إلى شركة الاتصالات العمانية (عمانتل)، وهو الأمر الذي أثبت كفاءة سوق الاتصالات الكويتي الواعد في جذب المستثمرين الخارجيين، وأعطى انطباعاً إيجابياً عن القطاع الخاص الكويتي.

ومع نهاية الشهر الماضي بلغت مكاسب المؤشر السعري حوالي 0.59%، فيما وصلت نسبة نمو المؤشر الوزني إلى 4.18%، في حين حقق مؤشر كويت 15 ارتفاعاً نسبته 4.42%. في حين بلغ إجمالي السيولة النقدية خلال أغسطس حوالي 320.44 مليون دينار كويتي، مقابل 300.53 مليون دينار كويتي في يوليو، أي بارتفاع نسبته 6.63%. فيما وصل عدد الأسهم المتداولة خلال الشهر الماضي إلى 1.73 مليار سهم، منخفضاً بنسبة 4.86% عن عدد الأسهم المتداولة في الشهر الذي سبقه، والذي بلغ آنذاك 1.82 مليار سهم.

القيمة الرأسمالية

حققت بورصة الكويت مكاسب جيدة لقيمتها الرأسمالية خلال الشهر الماضي بلغت حوالي 1.46 مليار دينار كويتي، إذ وصل إجمالي قيمة الأسهم المدرجة في البورصة (السوق الرسمي) بنهاية أغسطس إلى 28.77 مليار دينار كويتي، مقابل 27.31 مليار دينار كويتي في نهاية يوليو، أي بارتفاع نسبته 5.35%؛ أما على الصعيد السنوي، فقد وصلت مكاسب القيمة الرأسمالية للبورصة إلى أكثر من 3 مليار دينار كويتي، أي ما نسبته 13.22% بالمقارنة مع قيمتها في نهاية عام 2016، والتي بلغت وقتها 25.41 مليار د.ك. (ملاحظة: يتم احتساب القيمة الرأسمالية للشركات المدرجة في السوق الرسمي على أساس متوسط عدد الأسهم القائمة بحسب آخر بيانات مالية متوفرة).

نتائج الشركات

شهد شهر أغسطس انتهاء المهلة القانونية الممنوحة للشركات عن نتائجها المالية لفترة النصف الأول من العام 2017، حيث بلغ عدد الشركات المعلنة 152 شركة من أصل 160 شركة مدرجة في السوق الرسمي محققةً ما يقارب 1.02 مليار د.ك. أرباحاً صافية، بارتفاع نسبته 15.83% عن نتائج هذه الشركات لذات الفترة من العام 2016، والتي بلغت حينها 877.85 مليون د.ك. وقد بلغ عدد الشركات التي سجلت نمواً في ربحية أسهمها 96 شركة، فيما تراجعت ربحية أسهم 54 شركة مع تكبد 32 شركة لخسائر عن فترة النصف الأول 2017.

وبالعودة إلى أداء بورصة الكويت في شهر أغسطس، فقد واصل السوق أداءه الإيجابي الذي استهله في شهر يوليو، وتمكنت مؤشراته الثلاثة من تحقيق المكاسب للشهر الثاني على التوالي، مستفيداً من بعض العوامل الإيجابية التي شهدها خلال شهر، حيث تفاعل السوق مع التحسن النسبي الذي شهدته أسعار النفط، بالإضافة إلى النتائج الإيجابية التي أعلنت عنها بعض الشركات والبنوك المدرجة في السوق عن فترة النصف الأول من العام 2017. وقد ساهمت هذه العوامل في تحسن معنويات غالبية المتداولين الذين أقدموا على عمليات الشراء التي شملت أسهماً عديدة في مختلف القطاعات، لاسيما الأسهم القيادية التي انعكس أداءها الإيجابي خلال الشهر على أداء المؤشر الوزني ومؤشر كويت 15، واللذان شهد أداءً أفضل نسبياً من أداء المؤشر السعري الذي أنهى تداولات الشهر مسجلاً مكاسب محدودة.

هذا ولم يكن السوق بمنأى عن عمليات جني الأرباح السريعة التي كانت حاضرة خلال بعض الجلسات اليومية من الشهر الماضي، إذ تمكنت تلك العمليات من دفع المؤشرات الثلاثة إلى المنطقة الحمراء، لاسيما المؤشر السعري الذي تأثر نسبياً بتركيز هذه العمليات على بعض الأسهم الصغيرة، مما أدى إلى الحد من مكاسبه الشهرية.

ومع نهاية الشهر الماضي أقفل المؤشر السعري عند مستوى 6,892.10 نقطة، مسجلاً نمواً نسبته 0.59% عن مستوى إغلاقه في يوليو، فيما سجل المؤشر الوزني ارتفاعاً نسبته 4.18% بعد أن أغلق عند مستوى 430.57 نقطة، في حين أقفل مؤشر كويت 15 عند مستوى 984.90 نقطة، بنمو نسبته 4.42%. هذا وقد ترافق الأداء الذي شهدته مؤشرات السوق الثلاثة خلال شهر أغسطس مع تباين مستويات التداول فيه، إذ بلغ المتوسط اليومي لقيمة التداول خلال الشهر 14.57 مليون د.ك. مقارنة بـ13.66 مليون د.ك. في شهر يوليو، حيث انخفض متوسط عدد الأسهم المتداولة من 82.81 مليون سهم ليصل إلى 78.78 مليون سهم بنهاية شهر أغسطس.

أما على صعيد الأداء السنوي لمؤشرات السوق الثلاثة، فمع نهاية الشهر الماضي سجل المؤشر السعري ارتفاعاً عن مستوى إغلاقه في نهاية العام المنقضي بنسبة بلغت 19.90%، بينما بلغت نسبة نمو المؤشر الوزني منذ بداية العام الجاري 13.28%، ووصلت نسبة مكاسب مؤشر كويت 15 إلى 11.29%، مقارنة مع مستوى إغلاقه في نهاية 2016.

مؤشرات القطاعات

سجلت ثمانية من قطاعات بورصة الكويت نمواً في مؤشراتها بنهاية شهر أغسطس الماضي، فيما تراجعت مؤشرات القطاعات الأربعة الباقية، فعلى صعيد القطاعات التي سجلت نمواً، فقد تصدرها قطاع التأمين، حيث أنهى مؤشره تداولات الشهر على ارتفاع نسبته 12.63% مغلقاً عند مستوى 1,174.19 نقطة، تبعه في المرتبة الثانية قطاع السلع الاستهلاكية الذي أنهى مؤشره تداولات الشهر عند مستوى 1,083.55 نقطة، مسجلاً نمواً نسبته 6.02%، فيما شغل قطاع المواد الأساسية المرتبة الثالثة بعد أن ارتفع مؤشره بنسبة 3.91% مقفلاً عند مستوى 1,310.76 نقطة. أما أقل القطاعات نمواً، فكان قطاع الخدمات المالية، إذ نما مؤشره بنسبة بسيطة بلغت 0.36%، منهياً تداولات الشهر عند مستوى 692.01 نقطة.

وعلى صعيد القطاعات التي سجلت انخفاضاً، فقد تصدرها قطاع التكنولوجيا، إذ أنهى مؤشره تداولات الشهر عند مستوى 607.02 نقطة، بانخفاض نسبته 13.65%، فيما شغل قطاع الرعاية الصحية المرتبة الثانية، وذلك بعد أن تراجع مؤشره بنسبة 10.30%، مغلقاً عند مستوى 1,510.51 نقطة، في حين شغل قطاع النفط والغاز المرتبة الثالثة بعدما أنهى مؤشره تداولات الشهر مسجلاً خسارة نسبتها 4.70%، مقفلاً عند مستوى 1,031.29 نقطة. هذا وكان قطاع الصناعية هو الأقل تراجعاً خلال شهر أغسطس، إذ أنهى مؤشره تداولات الشهر عند مستوى 1,879.23 نقطة، منخفضاً بنسبة 1.83%.

تداولات القطاعات

شغل قطاع الخدمات المالية المركز الأول لجهة حجم التداول خلال الشهر الماضي، إذ بلغ عدد الأسهم المتداولة للقطاع 681.15 مليون سهم تقريباً شكلت 39.30% من إجمالي تداولات السوق، فيما شغل قطاع العقار المرتبة الثانية، حيث بلغت نسبة حجم تداولاته 20.95% من إجمالي السوق، إذ تم تداول 363.07 مليون سهم تقريباً للقطاع. المرتبة الثالثة شغلها قطاع البنوك، إذ بلغ إجمالي عدد الأسهم المتداولة للقطاع 323.98 سهم تقريباً شكلت 18.69% من إجمالي قيمة تداولات السوق.

أما لجهة قيمة التداول، فقد شغل قطاع البنوك المرتبة الأولى، إذ بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 35.54% بقيمة إجمالية بلغت 113.89 مليون د.ك.، وجاء قطاع الاتصالات في المرتبة الثانية، حيث بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 20.49% وبقيمة إجمالية بلغت 65.67 مليون د.ك. أما قطاع الخدمات المالية، فقد حل في المرتبة الثالثة بعد أن بلغت قيمة تداولاته 62.78 مليون د.ك. أي ما نسبته 19.59% من إجمالي قيمة تداولات السوق.

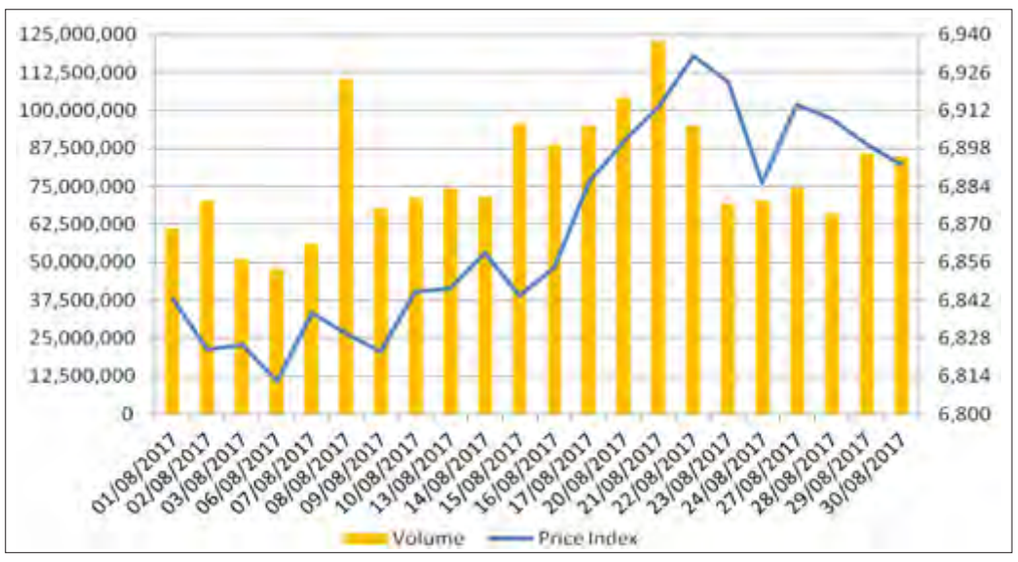

جدول توضيحي

- حققت مكاسب لقيمتها الرأسمالية خلال الشهر الماضي بلغت 1.46 مليار دينار
- مكاسب السعري بلغت 0.59 بالمئة فيما وصلت نسبة نمو الوزني إلى 4.18 بالمئة
- عدد الشركات المعلنة لنتائجها بلغ 152 من أصل 160 شركة مدرجة
- البورصة تحقق مكاسب لمؤشراتها الثلاثة للشهر الثاني على التوالي
- الأسهم القيادية والثقيلة تواصل بدورها قيادة السوق نحو المنطقة الخضراء
- التفاؤل يسيطر على المتداولين بعد احتمالية ترقية البورصة لمؤشر «فوتسي»
- تراجعت ربحية أسهم 54 شركة مع تكبد 32 لخسائر عن النصف الأول 2017

التداول الشهري للقطاعات من حيث الكمية

التداول الشهري للقطاعات من حيث القيمة

السوقان السعودي والكويتي يحتفظان بقوتهما وتراجع بقية الأسواق

كامكو: الكويت شهدت أفضل أداء شهري على مستوى دول مجلس التعاون

أسواق الأسهم الخليجية	المؤشر الرئيسي	الأداء الشهري (%)	الأداء منذ بداية العام (%)	القيمة السوقية (مليار دولار)	قيمة التداولات الشهرية (مليون دولار)	مضاعف السعر للربحية (x)	مضاعف السعر للقيمة الدفترية (x)	العائد الجاري (%)
الكويت - مؤشر السوق الوزني	430.6	4.2%	13.3%	97.2	1,060.7	15.8	1.3	4.3%
الكويت - مؤشر الكويت 15	984.9	4.4%	11.3%					
الكويت - مؤشر السوق السعري	6,892.1	0.6%	19.9%					
السعودية	7,258.6	2.3%	0.7%	458.2	16,048.6	15.3	1.7	4.2%
ابوظبي	4,468.4	(2.1%)	(1.7%)	125.7	670.8	11.4	1.6	5.4%
دبي	3,637.6	0.1%	3.0%	99.7	1,484.6	10.2	1.2	4.7%
قطر	8,800.6	(6.4%)	(15.7%)	130.9	1,028.5	12.8	1.2	4.6%
البحرين	1,302.5	(1.9%)	6.7%	19.6	27.3	8.7	0.9	5.1%
مسقط	5,052.6	0.6%	(12.6%)	11.6	136.6	10.5	0.9	6.0%
إجمالي الأسواق الخليجية				943.0	20,457.2	13.4	1.5	4.6%

أداء أسواق الأسهم الخليجية خلال أغسطس2017

أداء مؤشرات أسواق الأسهم الخليجية منذ بداية 2017

- قيمة الأسهم ارتفعت إلى 320.4 مليون دينار مقابل 300.5 مليون خلال يوليو 2017
- مؤشر الكويت 15 ارتفع بنسبة 4.4 بالمئة في حين بلغت مكاسب السعري 0.6 بالمئة

قال التقرير الشهري الصادر عن بحوث كامكو بخصوص أداء أسواق الأوراق المالية لدول مجلس التعاون الخليجي أغسطس2017 : اتخذت الأسواق الخليجية اتجاها مغايراً خلال شهر أغسطس 2017 نظراً للعوامل الخاصة بكل سوق على حدة إلى جانب موسم جني الأرباح كالعادة قبيل عطلة عيد الأضحى. حيث شهدا سوقي السعودية والكويت عائدات إيجابية خلال الشهر على خلفية توقع تأهل هذين السوقين للانضمام لمؤشر فوتسي للأسواق الناشئة الثانوية ضمن المراجعة السنوية للمؤشرات التي سيتم الإعلان عن نتائجها بنهاية سبتمبر. ونتيجة لذلك، ارتفعت أنشطة التداول في السوقين مع تركيز المستثمرين على الأسهم القيادية الكبرى وخاصة الأسهم المصرفية.

من جانب آخر، شهدت بورصة قطر أعلى معدل تراجع شهري على خلفية الأزمة السياسية التي تمر بها مع بقية دول مجلس التعاون الخليجي. وقد أدى ذلك الأمر ايضاً إلى اقدام وكالة التصنيف الائتماني فيتش على تخفيض تصنيف قطر السيادي بمعدل درجة واحدة إلى AA- مع نظرة سلبية. وذكرت الوكالة ان تأثير الخلاف القطري مع دول الجوار قد يكون أكبر مما هو متوقعاً حالياً.

في الوقت ذاته، كان أداء الأسواق العالمية مختلطاً في اعقاب اجتماع مسؤولي البنوك المركزية في جاكسون هول. فمن جهة، افتقرت كلمة الاحتياطي الفيدرالي لأية دلالات بخصوص خطوة رفع أسعار الفائدة المقبلة او تعليقاً على السياسات النقدية الأمر الذي دفع إلى تراجع الأسواق الأمريكية في اعقاب الاجتماع. من جهة أخرى، اتسم خطاب رئيس البنك المركزي الأوروبي بنبرة تفاؤلية بشأن الآفاق المستقبلية للمنطقة وقال ان منطقة اليورو آخذه في التحسن على الرغم من تراجع معدلات التضخم. كما عكس الاجتماع تعافي واسع النطاق على مستوى الاقتصاد العالمي، وان كان في مراحله الأولية.

كما حافظت أسعار النفط على قوتها خلال الشهر، وشهدت عقود الأسعار الفورية لمزيج برنت مستويات دعم قوية عند مستوى 50 دولار للبرميل على خلفية عدد من العوامل من ضمنها ضعف الدولار الأمريكي وتباطؤ انتاج النفط الصخري بسبب تداعيات إعصار هارفي بالإضافة إلى انتعاش واسع النطاق في سوق السلع مع بلوغ أسعار المعادن الأساسية خلال الشهر إلى اعلى مستوياتها منذ عدة سنوات.

الكويت: شهدت الكويت أفضل أداءً شهرياً على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي خلال أغسطس 2017 على خلفية ارتفاع التداولات على الأسهم القيادية، مواصلة الاتجاه الذي شهدته خلال يوليو 2017. وقد انعكس ذلك على المكاسب التي سجلها المؤشر الوزني بنسبة 4.2 في المائة، كما ارتفع مؤشر الكويت 15 بنسبة 4.4 في المائة، في حين شهد المؤشر السعري مكاسب هامشية بلغت نسبتها 0.6 في المائة. وأدت تلك المكاسب إلى ارتفاع أرباح بورصة الكويت منذ بداية العام حتى تاريخه إلى حوالي 20 في المائة للمؤشر السعري و 13.3 في المائة بالنسبة للمؤشر الوزني، فيما يعد الأعلى على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي لهذا العام. وقد سادت المعنويات الإيجابية في الأسواق الكويتية منذ بداية موسم إعلانات أرباح الربع الثاني من العام 2017، حيث ارتفعت الأرباح المسجلة للأسهم المدرجة بالبورصة الكويتية خلال تلك الفترة بنسبة 14.5 في المائة.

وشهدت أنشطة التداول تحسناً خلال الشهر، حيث ارتفعت قيمة الأسهم المتداولة نحو 320.4 مليون دينار كويتي مقابل 300.5 مليون دينار كويتي خلال يوليو 2017. كما ارتفع المتوسط اليومي لقيمة التداولات خلال الشهر إلى 14.6 مليون دينار كويتي مقابل 13.7 مليون دينار كويتي الشهر السابق. إلا ان كمية الأسهم المتداولة خلال الشهر قد تراجعت إلى 1.7 مليار سهم مقابل 1.8 مليار سهم خلال الشهر السابق، في حين ارتفع عدد الصفقات بنسبة 4.2 في المائة وبلغ 70،305 صفقة.

أما على صعيد الأداء القطاعي فقد ارتفعت مؤشرات القطاعات الكبرى خلال الشهر وسجل مؤشر قطاع الاتصالات نمواً بنسبة 8.9 في المائة وارتفع مؤشر قطاع البنوك بنسبة 5.6 في المائة. إلا ان مؤشر قطاع التأمين كان الرابح الأكبر بنمو شهري بلغت نسبته 21.7 في المائة مع ارتفاع ست من أصل سبعة أسهم مدرجة ضمن القطاع. حيث ارتفع سعر سهم مجموعة الخليج للتأمين بنسبة 49.8 في المائة وتصدر قائمة أكثر الأسهم ارتفاعاً لهذا الشهر. كما ارتفع سعر سهم الأولى تكافل بنسبة 25.8 في المائة تبعه سهم شركة الكويت للتأمين بنسبة 9.6 في المائة. من جانب آخر، شهدت أسهم قطاع البنوك أداءً مختلطاً إلا ان المؤشر قد تأثر بالنمو الذي شهده سهم البنك التجاري الكويتي بنسبة 13.7 في المائة وبيت التمويل الكويتي بنسبة 10.5 في المائة وبنك الكويت الوطني بنسبة 6.3 في المائة. وقد عكس الأداء الإيجابي لاسهم البنك قوة الأرباح التي سجلها القطاع في الربع الثاني من العام 2017 والتي ارتفعت بنسبة 10.5 في المائة على أساس سنوي مع ارتفاع أرباح ثماني من أصل عشرة بنوك خلال تلك الفترة.

السعودية: بعد أن سجل السوق السعودي أعلى نسبة تراجع خلال شهر يوليو 2017، ارتفع مؤشر تداول بنسبة 2.3 في المائة خلال أغسطس 2017 على خلفية الأداء القوي لأسهم قطاع البنوك بالإضافة إلى الدعم الذي قدمه استقرار أسعار النفط الأمر الذي عزز المعنويات الإيجابية للمستثمرين. وباحتساب تلك الأرباح يكون السوق السعودي قد حقق عائداً إيجابيا بنسبة 0.7 في المائة منذ بداية العام 2017 حتى تاريخه. وقد شهد السوق السعودي ادراج صندوق المعذر ريت، والذي يعد الصندوق الخامس الذي يتم ادراجه ضمن صناديق الاستثمار العقارية المتداولة في سوق تداول. في حين ظلت أنشطة التداول ثابتة دون تغير يذكر على الرغم من الهدوء الاعتيادي للأسواق خلال تلك الفترة. حيث تراجعت قيمة الأسهم المتداولة هامشياً بنسبة 0.5 في المائة وبلغت 60.2 مليار ريال سعودي، في حين تراجعت كمية الأسهم المتداولة بنسبة 1.7 في المائة وبلغت 2.9 مليار سهم. وقد تصدر سهم بنك الانماء قائمة أكثر الأسهم المتداولة من حيث كمية وقيمة التداولات مع تداول 531 مليون سهم من أسهم البنك بقيمة اجمالية بلغت 8.7 مليار ريال سعودي. من جهة أخرى، تصدر سهم أمانة للتأمين قائمة أكثر الأسهم الرابحة لهذا الشهر بنمو بلغت نسبته 44.6 في المائة تبعه سهم شركة الشرق الأوسط للكابلات المتوسطة بنمو بلغت نسبته 42.3 في المائة. اما على صعيد قائمة الأسهم المتراجعة فقد جاء في صدارتها أسهم قطاع التأمين بعد أن قررت مؤسسة النقد العربي السعودي (ساما) منع ثلاثة شركات وأربع وكالات تأمين من إصدار وبيع وثائق التأمين على المركبات بعد ملاحظتها لمخالفات جسيمة على تلك الشركات.

وارتفعت اسهم قطاع البنوك بنسبة 4.8 في المائة خلال الشهر على خلفية تلقي أسهم القطاع لدعم قوي على أثر خضوعها للمراجعة من قبل مؤشر فوتسي مع ارتفاع التكهنات الداعمة لترقية السوق السعودي إلى مرتبة الأسواق الثانوية الناشئة. ومن المتوقع ان تؤدي تلك الترقية إلى ارتفاع التدفقات النقدية السلبية نحو سوق الأوراق المالية السعودي مع قيام المشرع السعودي بإدخال تعديلات جسيمة لقواعد وأنظمة التداول سعياً نحو التأهل إلى مرتبة الأسواق الناشئة ضمن مؤشر مورجان ستانلي.